قياس مدى كفاية المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار الاستثمار المالي
دراسة ميدانية

أ. حكيمة بوسلمة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة
جامعة باتنة

ملخص:
تهدف هذه الدراسة للتعرف على الإطار النظري المتعلق بالمعلومات المحاسبية ودورها في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، واستطلاع آراء المستثمرين في بورصة الجزائر حول مصادر الحصول على هذه المعلومات ومدى كفايتها لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. ولتحقيق ذلك طورت استبانة وزعت على عينة من الوسطاء الماليين والمستثمرين في بورصة الجزائر وتم استرجاع 68 استبانة منها صالحة لأغراض التحليل لتشكل ما نسبته 68% من عينة الدراسة.
وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تمثل مصدرا هاما للمعلومات التي يحتاج إليها المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وبخاصة تلك المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية والأرباح المتوقعة. كذلك فقد أشارت النتائج إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة من وسطاء ماليين ومستثمرين في بورصة الجزائر على أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المساهمة المدرجة في البورصة متوسطة الكفاية لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

Abstract

The study aims to discover the theoretical framework related to the role of the accounting informations in making the investment decisions, and to explores the attitudes of the investors in the Algerian stock exchange toward the bumptiousness of the accounting informations for making the financial investment decisions.

For achieving the objectives of the study, a questionnaire has been designed and distributed to a sample of the Algerian stock exchange investors, 68 of the returned questionnaire were adopted for analysis and study purpose, representing 68% of the study sample.

The most important study results are: the accounting informations are an important source the informations needed by the investors for taking the investment decisions and especially those related to cash flows and the expected Profits. Moreover, it reveals that the Algerian stock exchange investors agree the medium level of the bumptiousness of the accounting informations for taking the financial investment decisions.

مقدمة:

أدت التطورات السريعة التي عرفها العالم في شتى المجالات خاصة ما يتعلق منها بالعولمة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وما يعرف بثورة المعلومات إلى تعزيز دور المحاسبة كنظام للمعلومات. وحتى تحقق المحاسبة هذا الدور المنوط بها يتوجب على القائمين عليها توفير المعلومات اللازمة للأطراف التي لها علاقة بنشاط المنشأة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية التي من شأنها مواكبة هذه التطورات وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ولأن أسواق الأوراق المالية تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية لما تمثله من عامل جذب لمدخرات المواطنين بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة، فإن نجاحها يتوقف على مدى تحقيق المستثمرين لرغباتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لذلك فإن المعلومات التي توفرها التقارير المالية تؤدي دوراً مهماً في تنشيط السوق وتحقيق كفاءته، من خلال ما توفره هذه التقارير من معلومات تتعلق بالمركز المالي للمنشأة و الأرباح المحققة والمتوقعة مستقبلاً .

ولقد أثيرت العديد من التساؤلات حول مدى ما توفره التقارير المالية من معلومات محاسبية مفيدة لمستخدميها ومدى التفصيل فيها وكذلك طريقة عرضها. بالإضافة إلى مدى توافر خصائص جودة المعلومات فيها، سيما ما يتعلق منها بالملاءمة والموثوقية.

مشكلة الدراسة:

إن المعلومات التي تقدمها أسواق الأوراق المالية ومنها بورصة الجزائر لابد أن تتمتع بقدر من الكفاية والشفافية حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم وترشيدها

تدعيماً لكفاءة هذه الأسواق وتنشيطها. لذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن عن الإجابة على السؤالين الآتيين:

- ما مدى اعتماد المستثمرين الجزائريين على المعلومات المنشورة في التقارير المالية كأحد مصادر الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية؟

- إلى أي مدى تتضمن التقارير المالية لشركات المساهمة الجزائرية قدراً كافياً من المعلومات المحاسبية الضرورية لتلبية حاجة المستثمرين؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على طبيعة المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها؛
- معرفة أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية؛
- تحديد المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المستثمرون في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- تحديد مدى كفاية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثمار المالي في بورصة الجزائر.

فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة لتحقيق أهدافها على اختبار الفرضيتين الآتيتين:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر التقارير المالية المنشورة المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- **الفرضية الثانية:** تعتبر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية كافية لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية .

منهج الدراسة: تتبع الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي لوصف وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال قائمة الإستبانة المعتمد عليها في جمع

البيانات المتعلقة بمصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة للاستثمار في بورصة الجزائر ومدى كفايتها لذلك.

الإطار النظري للدراسة: إن تطوير أسواق الأوراق المالية من أجل تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على مدى توافر المعلومات المحاسبية التي تساعد المتعاملين فيها على تخفيض حالة عدم التأكد عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية من خلال المحتوى الإعلامي لهذه المعلومات بالرغم من اختلاف تفضيلاتهم ورغباتهم وثرواتهم وقدراتهم في الحصول عليها، وكذلك مقدرتهم على تفسير وتحليل محتواها واستخدامه في اتخاذ قراراتهم. ويتضمن الفكر المحاسبي العديد من الدراسات التي تطرقت لدور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية. وإن اتفقت هذه الدراسات على أهمية المعلومات للمستثمر، إلا أنها اختلفت في تحديد طبيعتها والخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها، وما إذا كانت تعتبر المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات أو تمثل أحد المصادر.

أولاً - طبيعة المعلومات المحاسبية:

تساعد المعلومات المحاسبية في وضع أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية. وبالتالي فهي تلعب دوراً حيوياً في تخصيص الموارد المحدودة بين مشروعات الاستثمار وفي تخصيص الأوراق المالية بين المستثمرين.

وقد أجريت العديد من الدراسات لتحديد ماهية المعلومات التي يحتاجها المتعاملون في سوق الأوراق المالية بصفة عامة والمستثمرون بصفة خاصة، باعتبارهم الفئة ذات الأولوية في استخدام التقارير المالية وما تحتويه من معلومات. فإحدى الدراسات توصلت إلى أن أهم مفردات المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

في التقارير المالية والتي تتراوح نسبة أهميتها بين 33 و55% بالنسبة للمستثمرين هي:[1]

- معلومات عن الخطط والتطلعات المستقبلية للشركة.
- معلومات تفصيلية أكثر وبلغة سهلة وواضحة.
- معلومات عن الإدارة.
- معلومات وتقارير دورية نصف سنوية (مرحلية).

وفي دراسة أخرى تم التوصل إلى وجود ستة متغيرات مستقلة ترتبط بالعائد المتوقع تحقيقه من الاستثمار في الأسهم بعلاقة ذات دلالة إحصائية عالية. وتتكون هذه المتغيرات من أربع مؤشرات محاسبية ومؤشرين يعكسان الأداء السوقي للأسهم وهي:[2]

أ- مجموعة المؤشرات المحاسبية:

- نصيب السهم من التوزيعات.
- معدل العائد على حقوق المساهمين.
- معدل العائد على إجمالي الأصول.
- نسبة المديونية (الرافعة المالية).

ب- مجموعة المؤشرات السوقية:

- حجم التداول.

---

[1]- ياسين أحمد العيسى، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان الدولي"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد 2، مجلد 6، (1991)، ص ص. 385-415.

[2]- علي محمد حسن هويدي، "تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد2، (2000).

- قيمة التداول.

كذلك أكدت نتائج إحدى الدراسات أنه بالرغم من الحداثة النسبية لأسواق المال بدول التعاون الخليجي إلا أن هناك تأثير واضح للمعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم في تلك الأسواق خاصةً فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بـ:[1]

- القيمة الدفترية للسهم.
- عائد السهم.
- الربح الموزع على السهم.
- معدل العائد على حقوق الملكية.

ونستخلص مما ورد في الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات التي تعرضت لطبيعة المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المتعاملين في أسواق الأوراق المالية أن أهم المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية تتمثل في:

1- مجموعة المعلومات التاريخية: وتتمثل في المعلومات الخاصة بقياس الأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمت في المنشأة خلال فترة زمنية معينة في ضوء المعايير المحاسبية. وتمثل هذه المعلومات المركز المالي للمنشأة ونتيجة الأعمال والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للمنشأة. ويتم التعبير عن هذه المعلومات من خلال الإفصاح عنها في التقارير المالية.

2- مجموعة المعلومات الخاصة بالتنبؤات المستقبلية للمنشأة: تحظى هذه المعلومات بأهمية بالغة من قبل المستفيدين وخاصة المستثمرين. إذ تم وضعها في

[1]- أحمد سباعي قطب، "دراسة تحليلية مقارنة للعلاقة بين البيانات المحاسبية وأسعار الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة 43، العدد 64، (2004)، ص ص. 39-82.

مصاف المعلومات المطلوبة. غير أن إعداد وعرض مثل هذه المعلومات يحتاج إلى دراسات لتحديد بنودها التفصيلية، وكذا معايير تحكم إعداد وتنظيم مراجعة هذه المعلومات. وتتركز أهم البنود التي ينبغي توفيرها في: مستقبل نشاط المنشأة، حجم المبيعات المتوقع، مقدار العائد المتوقع ونسبة الأرباح المزمع توزيعها وغيرها.

3- مجموعة المعلومات الخاصة بالإدارة: تتبع أهمية هذه المعلومات للمستثمر من الدور الذي تلعبه الإدارة في نجاح أو فشل المنشأة؛ إذ أن إدارة المنشأة تمثل الربان الذي يقودها. فكلما اتسمت هذه الإدارة بالخبرة والمعرفة والأمانة والعقلانية في اتخاذ القرارات فإن ذلك سينعكس على سير نشاطها. وتتمثل أكثر الأدوات تأثيراً في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالإدارة في القوانين والتعليمات المنظمة للإفصاح عن هذه المعلومات.

ثانياً- معايير جودة المعلومات المحاسبية:

لإرساء معايير لتقييم مدى فائدة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات أو كما تسمى خصائص المعلومات المحاسبية Qualitative Characteristics قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)*عام 1980 بإصدار النشرة رقم 2 والتي تصف جودة المعلومات المحاسبية من خلال خاصيتين أساسيتين هما: الملاءمة، وإمكانية الاعتماد (الوثوق بالمعلومات). بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى التي اعتبرت خصائص ثانوية.

* F.A.S.B : Financial Accountig Standards Board.

1- الخصائص الرئيسة:

إن أهم ما يميز المعلومات المحاسبية الجيدة هو كونها ملائمة وموثوقاً بها لاتخاذ القرارات المختلفة خاصةً الاستثمارية منها. وتعتبر خاصيتا الملاءمة وإمكانية الاعتماد(الثقة في المعلومات) أهم الخصائص التي تميز المعلومات المحاسبية الجيدة.

أ- **الملاءمة: Relevance:** عرف FASB خاصية الملاءمة كإحدى خصائص المعلومات المحاسبية بأنها: "تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار من خلال مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها".[1]

كما أن المقصود بالملاءمة هو وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين ليس لديه علم مسبق بهذه المعلومات. وعليه فإنه ليس من الضروري أن يترتب عن المعلومات الملائمة تغييرا ذي القرار، وإنما يكفي أن تؤدي إلى تغيير اتجاه هذا القرار.[2]

ولأجل أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تتصف بالخواص الآتية:

- **القيمة التنبؤية: Predictive Value:** لابد للمعلومات أن تتميز بقدرتها على

---

[1] - FASB, Statement of Financial Reporting Accounting Concept NO 02: "Qualitative characteristic of Accounting Information", FASB, May, 80, p. 4.

[2] - عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: دار السلاسل، 1990)، ص. 198.

التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها. ويقصد بذلك أن تتميز المعلومات المحاسبية بقدرتها على مساعدة متخذ القرار في التنبؤ بصافي التدفقات النقدية وقياس المخاطر المتوقعة في المستقبل.

- **القدرة على التغذية العكسية: Feedback Value:** تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا أمكن لمتخذ القرار بمساعدة هذه المعلومات تقييم مدى صحة توقعاته السابقة. وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت عليها هذه التوقعات.

- **التوقيت الملائم: Timeliness:** يقصد بخاصية التوقيت الملائم توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

ب- **إمكانية الاعتماد: Reliability:** كلما توفرت هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية كلما زاد اعتماد مستخدميها عليها في اتخاذ قراراتهم. وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على درجة موثوقية البيانات الواردة في التقارير المالية:

- سمعة مراجع الحسابات.
- نوع الرأي الذي يبديه المراجع في تقريره.
- سمعة إدارة المنشأة وكفاءتها.
- تاريخ صدور تقرير مراجع الحسابات.

ولكي يثق متخذ القرار في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر فيها الخصائص الآتية:

- **صدق المعلومات في تمثيل الظواهر: Representation Faithfulness:** ويقصد بهذه الخاصية وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين

الظواهر المراد التقرير عنها.[1] وكلما استطاعت المعلومات تمثيل الظواهر بأمانة وصدق في التعبير عن المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، كلما زاد الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- الموضوعية (القابلية للتحقق):Verifiability: يقصد بالموضوعية التوصل لنفس النتائج من قبل الأطراف المتعددة في نفس الظروف، مع إمكانية التأكد من هذه النتائج. ويتم الاعتماد على هذه النتائج للمفاضلة بين السياسات المحاسبية البديلة للحصول على مقاييس للأحداث الاقتصادية قابلة للتحقق، وكذلك الكيفية التي يتم الإفصاح بها عن تلك الأحداث في التقارير المالية.

- **الحيادية: Neutrality** يقصد بحيادية المعلومات تجنب ذلك النوع المقصود من التمييز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. وتتوفر للمعلومات المحاسبية هذه الخاصية عندما تخلو من تغليب مصلحة فئة معينة من مستخدمي التقارير المالية على حساب فئة أخرى.

2- الخصائص الثانوية: Secondary Qualities

تعتبر المعلومات المحاسبية التي تتميز بالملاءمة والثقة ذات فائدة كبيرة، وتصبح هذه المعلومات أكثر فائدة إذا كانت قابلة للمقارنة مع معلومات أخرى.

وعليه فإن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تتمثل في:

أ- القابلية للمقارنة: Comparability: تعتبر هذه الخاصية من أهم المؤشرات التي

[1] - المرجع نفسه، ص. 202.

يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بغية تقييم أداء المنشأة. ويتم على مستويين:

- مقارنة نتائج فترة زمنية معينة لمنشأتين أو أكثر، ويسمى هذا بالتحليل الساكن Static Comparison.
- مقارنة نتائج المنشأة لفترات متتالية، وهو ما يسمى بالتحليل المتحرك Dynamic Comparison.

ووفقاً لهذه الخاصية فإن عرض المعلومات المحاسبية ينبغي أن يتم بطريقة متسقة بين المنشآت حتى يتمكن مستخدموها من إجراء المقارنات الهامة والملائمة.[1] كما أن عرضها بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة على مستوى القطاع ككل أو على مستوى المنشأة يؤدي إلى تعزيز عملية تقييم الأداء وتحسين التنبؤ وكذلك ترشيد القرارات المختلفة.[2]

ب- الثبات: Consistency: وهي الخاصية التي بموجبها يتم إتباع نفس أساليب القياس والإفصاح، وهذه الخاصية تؤدي إلى إنجاح عملية المقارنة وتسهيلها، واكتشاف أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية وتحديد اتجاهها؛ مما يحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغييرات في الطرق المحاسبية، والذي من شأنه أن يعطي معلومات غير حقيقية تؤدي إلى تضليل متخذي القرارات.

ولكن الالتزام بسياسة الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقاً. إذ يجوز أحياناً تغيير طريقة تسعير المواد وحساب الإهلاك وغيرها بشرط توفر ما يلي:

---

[1] - سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2011)، ص. 206.

[2] - ناظم حسن عبد السيد، "أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة"، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد 4، مجلد 2، (2012)، ص. 102.

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير.
- أن يتم الإفصاح التام عن آثار التغيير في القوائم المالية.
- الاستمرار في تطبيق الطرق الجديدة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة. ذلك لأن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها.

ثالثا- أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية:

من المعروف أن القرارات الاستثمارية عادة ما تقوم على المفاضلة بين النقدية الحالية المنفقة على الاستثمار (كشراء أسهم) والتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من الأرباح الموزعة ومن بيع الأسهم. وغالباً ما ينصب اهتمام القرارات الاستثمارية على اختيار محفظة الأوراق المالية التي تتلاءم مع ميول المستثمر تجاه المخاطر المالية والعائد والسيولة.

ويعبر الاستثمار في الأوراق المالية عن: " التضحية بمبالغ مالية مؤكدة على أمل الحصول على مبالغ أكبر في المستقبل ولكنها غير مؤكدة. وبالتالي فإن قرار الاستثمار يتم اتخاذه في ضوء العائد (مبالغ أكبر) والمخاطرة (غير مؤكدة)".[1] وعليه فإن المستثمرين بحاجة إلى معلومات مختلفة تساعدهم على توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات، ومن ثم تحديد الأسعار المناسبة للأسهم. واعترافاً بأهمية المعلومات المحاسبية في صنع واتخاذ قرارات

[1] - محمد عبده محمد مصطفى، **تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998)، ص. 20.

الاستثمار في الأوراق المالية حدد FASB أن الهدف من المعلومات المحاسبية هو مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قراراتهم.

ونتيجة لهذه الأهمية زاد اهتمام المنظمات العلمية بالمطالبة بضرورة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وضرورة تطويرها، مع الإفصاح عن المعلومات غير المحاسبية وذلك لتأثيرها على سلوك المستثمرين المستفيدين منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة.[1]

إضافةً إلى ذلك فقد تعددت الدراسات المحاسبية التي أكدت أهمية المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. كما أنها ركزت على أهمية التقارير المالية كأهم مصدر للمعلومات ودرجة الإفصاح التي يجب أن تتوافر في هذه التقارير.

فمثلاً وجهت إحدى الدراسات اهتمامها إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة لمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان بالنسبة لشركات المساهمة في دولة قطر، وتوصلت إلى ما يلي:[2]

- تعتبر البيانات والمعلومات المحاسبية أهم مصادر المعلومات بالنسبة للمستثمرين القطريين.

- جاء ترتيب التقارير المالية من حيث الأهمية بالنسبة للمستثمرين القطريين على

---

[1] - سهام محمد علي حسن، "دراسة العلاقة بين معايير الإفصاح المحاسبي الدولي وأسعار أسهم صناديق الاستثمار المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد 2، مجلد 35، (سبتمبر 1998)، ص ص. 605-710.

[2] - حلمي البشيشي، "مدى أهمية البيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة القطرية لمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 38، (1989)، ص ص. 1-40.

النحو الآتي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، تقرير مراجع الحسابات، السياسات المحاسبية، قائمة التدفقات النقدية.

- هناك بعض البنود المحاسبية التي يهتم بها المستثمر القطري تتمثل في صافي الدخل التقديري (المتوقع)، متوسط دخل السهم في العام التالي، إجمالي المبيعات، صافي الدخل، الأصول والخصوم المتداولة عن العام الحالي.

في حين استهدفت دراسة أخرى الحكم على المنفعة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية المنشورة وخاصة بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين، ومدى كفاءة بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية كسوق لرأس المال. وقد توصلت إلى:[1]

- إن المعلومات المحاسبية لها منفعة اقتصادية لدى المستثمر المصري، باعتبارها مدخلات في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بشراء وبيع واستبدال الأسهم.

- يفضل المستثمر المعلومات المتعلقة بربحية الشركة على المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية.

كذلك توصل بعض الباحثين من خلال دراستهم لأثر المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها لأول مرة (معلومات محاسبية جديدة) على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، وبالتالي على قيمة العوائد المتوقعة منها في ظل ظروف المخاطرة المحيطة بها إلى أن المستثمر يستطيع بناًء على هذه المعلومات أن يحقق التقييم الملائم عند اتخاذ قراراته مثل:[2]

- تحديد الشركات التي يمكنه استثمار أمواله فيها. مما يعني إتاحة الفرصة

---

[1] - زكرياء محمد الصادق اسماعيل، "تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في البورصة: دراسة تطبيقية على بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، (1990)، ص. ص. 7-54.

[2]- Franco Modigliani & Leah Modigliani, "Risk- Adjusted Performance", Journal of Portfolio Management, Vol. 23, No. 2, (1997), pp 45- 54.

للاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة.

- ما هي درجة المخاطرة التي يستطيع أن يتحملها إذا استثمر أمواله في هذه الشركات؟

- هل الشركة التي يستثمر فيها أمواله تعتبر أفضل من الشركات الأخرى؟

ومن جانب آخر توصلت إحدى الدراسات التي هدفت إلى معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية إلى مايلي:[1]

- إن المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قراراتهم بشأن بيع وشراء الأسهم في سوق الأوراق المالية، حيث تؤثر قراءة التقارير المالية وكذلك قراءة تقرير مراجع الحسابات بشكل كبير على قراراتهم الاستثمارية.

- إن المستثمرين يعتمدون بالدرجة الأولى على حساب الأرباح والخسائر والميزانية عند اتخاذ قرارهم بالتداول بالأسهم.

- إن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية واضحة ومفهومة وكافية لغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتدعو أغلب الدراسات في توصياتها إلى ضرورة الاهتمام بمستوى الإفصاح المحاسبي لأنه كلما زاد مستوى الإفصاح – مع مراعاة الأهمية النسبية للمعلومات- كلما زادت المنفعة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية المنشورة باعتبارها المصدر الأساسي لاتخاذ قرارات الاستثمار. كما أكدت جمعية المحاسبة الأمريكية *(AAA) "أن المعلومات المحاسبية تعد الوسيلة الرئيسية لتخفيض حالة عدم التأكد التي

[1]- فراس خضير الزبيدي، "أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار فس أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد 3، مجلد 12، (2010)، ص ص. 105- 119.

*A.A.A: American Accounting Association.

يواجهها المستخدم الخارجي".[1] وتعتبر التقارير المالية بما تفصح عنه من معلومات أهم مصدر من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في تحديد أسعار الأوراق المالية. وذلك لاحتوائها على معلومات هامة ومفيدة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية تمكنهم من تصحيح وتعديل توقعاتهم عن عوائد الأوراق المالية وحجم التعامل الخاص بها.

الإطار الميداني للدراسة

أولا- منهجية الدراسة:

1- **وسائل جمع البيانات:** اتساقاً مع أهداف الدراسة وفرضياتها فقد اعتمدت الباحثة لجمع بياناتها وإعدادها على عدة وسائل هي:

2- **في الجانب النظري:** تم الاعتماد على مصادر مختلفة للحصول على البيانات الثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة منها الكتب والدوريات العلمية والمقالات سواء العربية منها أو الأجنبية التي يمكن الاستفادة منها في الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب- في الجانب العملي: للحصول على البيانات الأولية للدراسة تم الاعتماد على:

- أسلوب الاستقصاء: حيث تم تصميم استمارة استبانة وجهت لمفردات العينة، من أجل الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الجانب العملي للدراسة وتحليل النتائج المتوقعة منها.

- أسلوب المقابلات الشخصية: لقد تم تدعيم أسلوب الاستقصاء من خلال استخدام

[1] - AAA, Statement of Basic Accounting theory, USA, 1973, P. 19.

أسلوب المقابلات الشخصية مع بعض مفردات العينة التي تم توزيع استمارة الاستبانة عليها بغرض إعطاء صورة مختصرة عن أهداف الدراسة وأهميتها وكذلك توضيح أي غموض قد يرد في بنود تلك الاستمارة لضمان الحصول على إجابات دقيقة.

2- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المستثمرين في شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

أما عينته فتتمثل في فئتي الوسطاء الماليين والمستثمرين:

أ- الوسطاء الماليون: قامت الباحثة بمسح شامل للوسطاء الماليين المعتمدين من قبل بورصة الجزائر والذين يبلغ عددهم 11 وسيطاً موزعين على خمس بنوك تجارية وصندوق توفير. وقد وزعت عليهم استمارات الاستبانة خلال تواجدهم في قاعة التداول بالبورصة على مدار عدة أيام مختلفة، وكانت نسبة الاستجابة 82% حيث بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 9 استمارات.

والجدول رقم1 يوضح الخصائص الشخصية لعينة الوسطاء الماليين والتي تبين أنهم مؤهلين من الناحية العلمية. إذ أنهم جميعهم حاملين شهادات جامعية، كما أن تخصصاتهم مرتبطة بالجانب المالي. إضافةً إلى خبرتهم المهنية في المجال المالي، مما يمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه وبدرجة عالية من الكفاءة، وكذلك يضفي درجة كبيرة من الثقة في إجاباتهم على أسئلة الاستبانة.

جدول رقم 1

الخصائص الشخصية لعينة الوسطاء

الوسيط المالي		المؤهل العلمي		التخصص		الخبرة المهنية	
البنك	العدد	الفئة	العدد	الفئة	العدد	الفئة	العدد
- بنك الجزائر الخارجي.	3	- ش.ت.ثانوي.	-	- محاسبة.	-	5 > سنوات.	4
- البنك الوطني الجزائري.	2	- ش.ت.مهني.	-	-علوم مالية.	4	[5 -10[	1

- بنك التنمية المحلية.	1	- ليسانس.	8	-إدارة أعمال.	-	[10- 15]	2
-بنك التنمية الفلاحية والريفية.	2	- ماجستير.	1	-إدارة عامة.	3	> 15 سنة.	2
- القرض الشعبي الجزائري.	1	- دكتوراه	-	- اقتصاد.	2	-	-
- صندوق التوفير والاحتياط.	2	- أخرى.	-	- أخرى.	-	-	-
المجموع	11	المجموع	9	المجموع	9	المجموع	9

ب-المستثمرون: تعتبر هذه العينة عينة عشوائية، حيث تم اختيارها عن طريق الصدفة من خلال مكاتب البورصة. ونتيجة لصعوبة الحصول على أفراد هذه العينة تم توزيع 89 استمارة فقط، وكانت نسبة الاستجابة66% والتي تمثل 59 استمارة صالحة للتحليل تمت الإجابة عليها من قبل مستثمرين مؤهلين حاملين لشهادات جامعية، والجدول رقم 2 يوضح الخصائص الشخصية لعينة المستثمرين.

جدول رقم 2

الخصائص الشخصية لعينة المستثمرين

المؤهل العلمي		التخصص		الخبرة	
الفئة	العدد	الفئة	العدد	الفئة	العدد
- ش. ت. ثانوي.	7	- محاسبة.	10	< 5سنوات.	45
- ش.ت. مهني.	15	- علوم مالية.	3	[5 -10[	55
- ليسانس.	28	- إدارة أعمال.	1	[10 -15[	-
- ماجستير.	3	- إدارة عامة.	3	> 15 سنة.	-
- دكتوراه	1	- اقتصاد.	7	-	-
- أخرى.	4	- أخرى.	26	-	-

3- درجة استجابة العينة: لقد كانت نسبة الاستجابة للاستبانة بشكل عام مرضية، إذ بلغت (68%) مفصلة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 3

مدى استجابة عينة الدراسة للاستبانة

الفئة	عدد الاستمارات			النسبة %
	الموزعة	المسترجعة	القابلة للتحليل	
- الوسطاء الماليون.	11	9	9	81
- المستثمرون.	89	61	59	68
المجموع	**100**	**70**	**68**	**68**

4- **متغيرات الدراسة:** يتطلب الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها تحديد وقياس المتغيرات التي شملتها هذه الفرضيات والمتمثلة في مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية ومدى كفاية هذه الأخيرة لتلبية احتياجات المستثمرين.

ولغرض تحديد مدى كفاية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية لتلبية احتياجات المستثمرين في بورصة الجزائر تم تخصيص جزء من الاستبانة لمعرفة رأي عينة الدراسة في مدى الاعتماد على التقارير المالية المنشورة كمصدر للمعلومات المحاسبية و مدى كفايتها لاتخاذ القرارات. من خلال اعتماد مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة 5 إذا كان رأيه أنها كافية جداً، والدرجة 4 إذا كان رأيه أنها كافية، والدرجة 3 إذا كانت متوسطة الكفاية، والدرجة 2 إذا كان رأيه أنها غيركافية، والدرجة 1 إذا كانت غير كافية على الإطلاق.

5- **الأساليب الاحصائية المستخدمة:** لأغراض التحليل الإحصائي واختبار فرضيةالدراسة اعتمدت الباحثة على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Social

(SPSS) Statistical package for[1] Sciences لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة. وفي ضوء طبيعة متغيرات الدراسة وأغراض التحليل تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- الوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- معامل الاختلاف.
- اختبار T-test.
- النسب المئوية.

ثانيا- تحليل النتائج واختبار الفرضيات: تتمثل الفرضية الأولى للدراسة في:

- H1: تعتبر التقارير المالية المنشورة المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. استهدفت هذه الفرضية قياس وجهة نظر متخذي قرار الاستثمار (وسطاء ماليون، مستثمرون) حول التقارير المالية المنشورة كمصدر للمعلومات لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية من بين مجموعة من المصادر الأخرى. وذلك من خلال الجزء الثاني من استمارة الاستبانة الذي يقيس آراء المستجوبين حول الأهمية النسبية لمصادر المعلومات والتي يمكن تلخيصها في الجدول رقم 4.

جدول رقم 4

تحليل آراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية لمصادر المعلومات

مصدر المعلومات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية %	ترتيب درجة الأهمية	(T) المحسوبة	مستوى الدلالة
- البيانات الصادرة عن البورصة.	4.0806	1.3219	3239.	82	04	6.437	.000
-التقارير المالية المنشورة	4.5156	.6899	1527.	90	01	17.575	.000

[1] - صلاح الدين حسين الهيتي، **الطرق الإحصائية في العلوم الإدارية**: تطبيقات باستخدام SPSS، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2006).

من قبل الشركات.							
- الصحف والمجلات والنشرات.	3.5806	1.1387	3180.	72	06	4.015	.000
- البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة.	4.5152	9960.	2205.	90	02	12.358	.000
- الاتصالات المباشرة بإدارة الشركة.	4.2500	1.0079	2371.	85	03	9.922	.000
- مكاتب الخدمات الاستشارية.	3.7344	1.2246	3279.	75	05	4.797	.000

يشير الجدول رقم 4 إلى ما يلي:

- إن غالبية المستثمرين في بورصة الجزائر يضعون التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات في المرتبة الأولى من بين مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 4.5156، وهذا يعني أنها هامة جداً بالنسبة لهم؛ إذ تقدر نسبة أهميتها بـ 90%. ويرجع السبب في ذلك إلى تركيز المستثمرين على عملية المفاضلة بين النقدية الحالية والنقدية المستقبلية، والتقارير المالية تتضمن العديد من المعلومات التي تساهم في إجراء هذه المفاضلة أو المقارنة (مثل: المعلومات المتعلقة بموارد المنشأة والتزاماتها، المعلومات المتعلقة بأرباح المنشأة وأدائها، المعلومات المتعلقة بسيولة المنشأة وحركة أموالها). خاصة بعد تطبيق الشركات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي الذي يستوجب عليها إعداد قوائمها المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق السياسات والطرق المحاسبية) بالشكل الذي يعكس بصدق الوضعية المالية لهذه الشركات ونجاحها وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية.[1] إضافة إلى

[1]- المادتين 25- 26 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية**، العدد74، السنة 44، 2007، ص. 5.

تأكيده على ضرورة توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في هذه القوائم والمتمثلة في: الملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح،[1] والتي تتفق مع الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

وتشير قيمة الانحراف المعياري المنخفضة 0.6889 إلى عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة حول أهمية التقارير المالية كمصدر للمعلومات. وما يؤكد ذلك هي قيمة معامل الاختلاف (CV) التي بلغت 0.1527، مما يشير إلى إجماع مفردات عينة الدراسة على أهمية التقارير المالية المنشورة كمصدر أساسي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- يليها بعد ذلك البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة التي بلغ وسطها الحسابي 4.5152، وبدرجة أهمية عالية بلغت نسبتها 90%، وهي مساوية لدرجة أهمية التقارير المالية المنشورة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن اهتمامات المستثمرين ترتكز على معلومات أخرى (مالية وغير مالية) ذات طبيعة مستقبلية، بالإضافة إلى المعلومات التاريخية.

- كما تعتبر الاتصالات المباشرة بإدارة الشركة والبيانات الصادرة عن البورصة ذات أهمية بالنسبة للمستثمرين، حيث بلغ وسطها الحسابي 4.25 و4.0806 على التوالي، وبلغت نسبة أهميتها 85% و 82%.

- أما مكاتب الخدمات الاستشارية والصحف والمجلات فتأتي في المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي وبنسبة أهمية تقدر بـ 75% و72%. وقد بلغ وسطها الحسابي 3.7344 و3.5806.

ولاختبار صحة الفرضية وما إذا كانت هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين

[1]- المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 27، السنة 45، 2008، ص. 12.

المتوسطات الحسابية لمصادر الحصول على المعلومات والوسط الفرضي للدراسة 3 وأن هذه الفروق لا تعود للصدفة، استخدمت الباحثة اختبار(T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test) كما هو مبين في الجدول رقم 4، الذي يتضح من خلاله أن قيمة مستوى دلالة (T) المحسوبة أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد في هذه الدراسة {(0.05) > (0.000) = Sig (T) }، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول فرض العدم H0 إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من 0.05، أو رفضه وقبول الفرض البديل (الرئيسي H1) إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من0.05 ، فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني أن:"التقارير المالية المنشورة تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية". أما الفرضية الثانية للدراسة فتتمثل في:H2 :" تعتبر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية كافية لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

نتيجة لتنوع المعلومات التي يحتاجها المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فإن وجهات نظرهم تختلف حول ما إذا كانت التقارير المالية المنشورة كافية للحصول على هذه المعلومات واتخاذ هذه القرارات أم لا. لذلك تم تخصيص جزء من الاستبانة لمعرفة وجهة نظر فئتي الدراسة (الوسطاء الماليون والمستثمرون) حول مدى احتواء التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في البورصة على قدر كاف من المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. والجدول رقم5 يوضح آراء عينة الدراسة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة لاتخاذ قرارات الاستثمار.

جدول رقم 5

تحليل آراء عينة الدراسة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة لاتخاذ قرارات الاستثمار

كفاية المعلومات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الكفاية %	(T) المحسوبة	مستوى الدلالة	قاعدة القرار
- مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة.	2.61	.93	.35	52	-3.279	.002	-قبول H2

يتضح من خلال الجدول رقم 5 ما يلي:

- اتفاق فئتي عينة الدراسة على أن المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تعد متوسطة الكفاية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية. حيث بلغ وسطها الحسابي 2.61، وبلغت درجة كفايتها 52% وهي نسبة مقبولة عموماً نظراً لعدم وجود قانون أو تعليمة من قبل بورصة الجزائر أو لجنة تنظيم عمليات البورصة تحدد متطلبات الإفصاح اللازمة من قبل الشركات المدرجة، ماعدا ما جاء في المادة 41 من القانون المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل في 2003 والتي تنص على أنه: "يجب على كل شركة تصدر أوراقاً مالية أو أي منتوج مالي آخر باللجوء العلني للادخار أن تنشر مسبقاً مذكرة موجهة إلى إعلام الجمهور تتضمن تنظيم الشركة ووضعيتها المالية وتطور نشاطها".[1]

- كذلك فإن الانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة منخفض؛ إذ قدر

[1]- المادة 41 من القانون رقم 03-04 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93- 10 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1413 الموافق 23 مايو 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، السنة 40، 2003، ص. 24.

بـ0.93. مما يشير إلى عدم وجود تباين في وجهات نظر عينة الدراسة حول كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات، وما يعزز ذلك هو انخفاض قيمة معامل الاختلاف (CV) التي بلغت 0.35، مما يدل على أن هناك إجماعاً من قبل مفردات عينة الدراسة على تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة لاحتياجات المتعاملين في بورصة الجزائر. وتشير نتائج اختبار هذه الفرضية كما يبينها الجدول رقم 5 إلى أن قيمة مستوى دلالة (T) المحسوبة أقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة {Sig (T) = (0.002) < (0.05)} مما يشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط الكفاية والوسط الفرضي للدراسة، واستدلالاً بقاعدة القرار يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. مما يعني أنه:"تعتبر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية كافية لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ". إن اتفاق وجهات نظر فئتي عينة الدراسة على كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات يمكن إرجاعه من وجهة نظر الباحثة إلى أن هذه الشركات تفصح في تقاريرها المالية على أهم المعلومات التي يحتاجها المستفيد الخارجي عموماً والمستثمرين خصوصاً لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.

الخاتمة: لقد خلصت الدراسة من خلال جانبيها النظري والميداني إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1- إن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تمثل مصدراً هاماً للمعلومات التي يحتاج إليها المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

2- إن المستثمرون يركزون اهتمامهم على المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية والأرباح المتوقعة لتحديد مدى قدرة المنشأة على الاستمرار والاطمئنان على الوضعية المالية لها ومركزها التنافسي في الصناعة التي تنتمي إليها، مما يزيد من الثقة في أسهمها.

3- إن الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح المتوقعة ونصيب السهم من هذه

الأرباح يوفر للمستثمرين معلومات تمكنهم من تحديد القيمة السوقية للسهم واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

4- إن زيادة منفعة المعلومات المحاسبية وتحسين جودتها ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، يتطلب أن تكون التقارير المالية التي تتضمنها متاحة للجميع بحيث يتم نشرها دورياً وبصفة منتظمة، وأن يتم إعدادها وفقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

5- إن فاعلية المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية تتوقف على اعتبارين أساسيين هما: وجود نظام محاسبي فعال قادر على قياس موارد المنشأة بكفاءة، وتحديد التغيرات التي تطرأ على نتائج أعمالها ومقارنة أداءها بأداء المنشآت الأخرى في نفس القطاع، ومقدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على استيعاب مضامين التقارير المالية وتحليلها واستخدامها لاتخاذ القرارات.

6- اتفاق أفراد عينة الدراسة من وسطاء ماليين ومستثمرين في بورصة الجزائر على أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المساهمة المدرجة في البورصة متوسطة الكفاية لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

وفي ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بإعداد قاعدة بيانات تحتوي على كل المعلومات الخاصة بالشركات المدرجة في البورصة سواء تعلق الأمر بتقاريرها المالية أو أسعار أسهمها أو غيرها من الأحداث التي تطرأ على الشركات ونشرها في الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر، مما يساعد على توفير معلومات فورية وسريعة للمتعاملين بهذه البورصة تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من البحوث حول المعلومات المحاسبية ومصادر الحصول عليها ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها.

قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

1- إسماعيل، زكريا محمد الصادق. "تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في البورصة: دراسة تطبيقية على بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية". مجلة التجارة والتمويل، العدد 2، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1990.

2- البشيشي، حلمي. "مدى أهمية البيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة القطرية لمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان". مجلة المحاسبة والإدارة التأمين، العدد 38، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1989.

3- حسن، سهام محمد علي. "دراسة العلاقة بين معايير الإفصاح المحاسبي الدولي وأسعار أسهم صناديق الاستثمار المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، مجلد 35، سبتمبر 1998.

4- الزبيدي، فراس خضير. "أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار فس أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، مجلد 12، 2010.

5- الشيرازي، عباس مهدي. نظرية المحاسبة، الكويت: دار السلاسل، 1990.

6- عبد السيد، ناظم حسن. "أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة". مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 4، مجلد 2، 2012.

7- العيسى، ياسين أحمد. "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي". مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد 2، مجلد 6، 1991.

8- قطب، أحمد سباعي. "دراسة تحليلية مقارنة للعلاقة بين البيانات المحاسبية و أسعار الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 64، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2004.

9- مصطفى، محمد عبده محمد. تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998.

10- هويدي، علي محمد حسن. "تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.

11- الهيتي، صلاح الدين حسين. الطرق الإحصائية في العلوم الإدارية: تطبيقات باستخدام SPSS ، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2006.

12- الوقاد، سامي محمد. نظرية المحاسبة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2011.

ب- المراجع الأجنبية:

1- AAA, Statement of Basic Accounting theory, USA, 1973.

2- FASB, Statement of Financial Reporting Accounting Concept NO 02: Qualitative characteristic of Accounting Information, FASB, May, 1980.

3- Modigliani, Franco & Modigliani, Leah, "Risk- Adjusted Performance", Journal of Portfolio Management, Vol. 23, No. 2, 1997.

ج- القوانين:

13- قانون رقم 03-04 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93- 10 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1413 الموافق 23 مايو 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية، العدد 11، السنة 40، 2003.

14- قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد74، السنة 44، 2007.

15- مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 27، السنة 45، 2008.